

شرطة الدولة وشرطة الشعب

ماجد الشبلي

طوال سنوات حكم النظام السابق، ظل المواطن يشعر ان الشرطة والاحجهزة الامنية بكل مؤسساتها تعمل جميعا في خدمة الدولة، والدولة بمفهومها السابق هي راس النظام وازلامه، ومن ياتي بذكر الدولة، فإنما يعني ويقصد الرئيس واعضاء السلطة، وقد عمل على ترويج هذا المفهوم الخاطئ واشاعه حتى غدا فتاعة لاشك فيها في وعي المواطن، هم رجال الشرطة الاحجهزة الامنية من خلال ممارساتهم اللاقانونية التي يتخذونها ضد المواطنين في حالة ان تعرض احدهم الى نقد احد رموز النظام او تدمر من تصرف مسؤول اساء الى حقوقه، وكان كل مواطن يطالب بحقوق تتعارض مع مزاج اي مسؤول، فإنها اي المطالبة تعد جريمة ضد امن الدولة و (سيادتها)، مما جعل الشرطة ورجال الامن والمخابرات يزجون بالناس في غياهب السجون دون ان تكون هناك اية تهمة تعارض القانون اوتسنق للمصالح العامة، وهو الامر الذي شكل قناعة في نفوس المواطنين ووعيهم، ان الشرطة في خدمة الدولة، التي هي اي الدولة مزاجات المسؤولين والقياديين الذين تسلطوا على رقاب الشعب، وسوى ذلك فان المواطن الذي يأخذ الحيف وتنهب حقوقه من قبل بعض المجرمين او (الخارجين على القانون) فإنه يغدو العوبة بيد رجال الشرطة الذين يعدونه سيذا ومغنمة لدفع مصروفاتهم و (محرقاتهم) من اجل ان يقوموا ببعض الاجراءات التي لايطول منها المواطن المظلوم غير الماطلة والتسويق، هذا اذا لم تغير دفة القضية ويصبح المشتكى المظلوم هو الضحية الظالم بعد ان يكون المشتكى عليه قد رصد من معارفه (المسؤولين) ماتيسر له من الاموال لنفخ الجيوب والكروش، حتى ترفع التهمة عنه، وتعد الشكوى التي قدمها المواطن المجنى عليه مجرد بلاغات كاذبة، كل ذلك كان يحصل ويشكل واسع في ارفقة الحاكم وعرف رجال الشرطة والاحجهزة الامنية، اما الان فحسبي من مسؤولياتها الضيق على مواطنين يدينون مسؤولا مهما كان منصبه، ثم ان هذا المسؤول ليس هو الدولة ولاسيادتها، بل ان الدولة هي الشعب ومن حق الشعب ان يدين اي مسؤول، وعندما يضجر المسؤول الفلاني، فان هناك مسؤولا علاني في مكان آخر سوف ينتصر للمواطن، هذه هي دولة القانون والشعب فيها هو السيد وله الحق في ان يقول مايشاء ولذلك فان الشرطة هي شرطة الشعب.

يقتل والده وزوجته وشقيقته بدافع السرقة

القاتل: زوجتي هي التي جعلتني ارتكب هذه الجريمة

بغداد / ماجد الشبلي

وهو متزوج من امرأة ثانية، وقتلت له انتي اختلفت مع زوجتي واريده ان ابنت هذه الليلة لديكم، فرحب بي، وسألني ان كنت بحاجة الى مال اواي شيء فابالغته انني لاحتاج لشيء، فقط اريد ان انام هذه الليلة وامضي في الصباح وفي حدود الساعة الثانية وبعد منتصف الليل قمت بعملية السرقة واثناء انتهائي من حشو النقود من الدولارات في جيبتي وجدت ابي فوق راسي وهو يقبض بعنقي ويضربني، فما كان مني الا ان التفت اليه وامسك بعنقه ولم اتركه الا وهو جثة هامدة، وسرعان ما سمعت زوجة ابي فركضت الى المطبخ واخذت سكيناً، وفكرت انه لابد من قتل زوجة ابي لانها ستبلغ عني لانها تعرف بوجودي داخل البيت، ففعلت ابعينها وقمت بطعنها بعدة طعنات حتى فارقت الحياة، ثم دخلت على شقيقتي التي وجدت ان قتلها سهلاً للغاية فذبحتها وهي نائمة وخرجت من البيت. ظلت ادور في الشوارع حتى صار الصباح، عدت بعدها الى بيتي، دخلت الى الحمام واغتسلت ثم ذهبت الى النوم، وقد صحوت ظهراً وأنا لاشعر الاوقد اطلقت صراخاً حاداً؛ لقد قتلت ابي ثم جئت الى مركز الشرطة واعتزفت بكل شيء واتمنى ان اعدم باسرع وقت لكي اتخلص من هذا العذاب. هذه هي افادة المجرم، ولكن هل هو مجرم بحق، اقصد من هو الاكثر اجراماً الزوج الذي رضخ لمطالب زوجته ام الزوجة التي دفعت زوجها الى قتل ابيه وزوجة ابيه وشقيقته؟ بطبيعة الحال لا يمكن ان يبرر للزوج هذه الجريمة البشعة ولكن بلاشك ان الزوجة كانت لها يد طول بهذه الجريمة فلو لم تكن قد خلقت كل تلك المشاكل والمشاجرات مع زوجها من اجل مطالب حقيرة ربما لم يكن الزوج قد تجرأ على فعلته النكراء هذه، ولذلك فان التحقيق عد الزوجة محرصة على دفع الزوج الى ارتكاب جريمته وقد وقفت مع زوجها امام القضاء لينالاً جزاءهما العادل. انهما عائلتان سحقتا بسبب مطالب زوجة فقدت ضميرها وانسانيتها ودينها ودفعت بزوجها الى اتون الجريمة والموت، فرفقاً ايتها النساء بازواجكن وارضين بما قسم الله لكن، ففي القناعة حياة وسعادة لاتحدها الحدود....



التي احببتها حياً كبيراً، ووصل الامر ان اصفعها مما سبب لي الما نفسياً لاحتملة، فرحت افكر بطريقة احصل عليها على مبلغ كبير من المال لاشترى لها كل ما تطلبه من اجل رضاها، وهادني تفكري ان اسرق هذا المال من والدي، فولدي يعمل في الصيرفة، ولديه امانات لبعض رفقاته، وفكرت انه لو اكتشفتي فلايمكن ان يبلغ عني، وفي احدى الليالي ذهبت الى دار ابي

نحن فيه، لكن زوجتي لم تقتنع بكلامي، فأجهدت نفسي في العمل وحرمت نفسي من كل شيء شخصي من اجل ان اوfer لها مطالبها، واستمرت الحالة حتى صار لدينا ثلاثة اطفال، واصبح الامر اكثر سوءاً، فبين مصاريضنا الخاصة وبين مصاريف الاطفال تصاعدت المشادات بيني وبين زوجتي وصارت حياتنا لاتطاق، وفي احد الايام اشتدت المشكلة بيني وبين زوجتي

(س.ف) صارت لدينا مشاكل بسبب عدم قدرتي على تحقيق مطالبها، وهي عادة ماتقارن نفسها بشقيقاتها اللواتي تزوجن رجل ابن خير كما يقولون، والذي يعمل بالصيرفة ولدي شقيقان احدهما طبيب والآخر مدرس، وانا كنت اعلم في احد مكاتب الطباعة منتظراً حظي في ان اجد وظيفة مناسبة لتخصصي في مجال الالكترونيات، ولكن بعد زواجي من

ظلت الزوجة خلال مدة ارتباطها بزوجها (ع.ر) تسعى الى دفع زوجها من اجل تحسين وضعهم المعاشي الفقير، وقد خلقت نتيجة لذلك مشاكل كثيرة افسدت صفو اطفالهم الثلاثة، ولم يكن يهم الزوجة الوسيلة التي يمكن ان يتخذها الزوج من اجل تحقيق مطالبها المادية، وانما كل مايهمها هو ان تكون مثل شقيقاتها الاثني يتنعمن بخيرات ازوج اغنياء، وبقي (ع.ر) يعاني من مشاكل زوجته والحاحها في ان يجد طريقة او عملاً يحقق لها مردوداً مادياً كبيراً، ونتيجة لالاح الزوجة ووسوسة الشيطان تاخذ الزوج (ع.ر) افكار لاتمت للانسانية بصفة، اذ دار في خلده ان يسرق، ولكن من؟ فكر ان يسرق والده، نعم.. فوالده يعمل ببيع وشراء العملات ولديه محل صغير لهذا الغرض، وفعلت بيذا (ع.ر) بتنفيذ خطته فيذهب الى بيت ابيه واتناء عملية السرقة يشعر به ابوه، فلم يجد بدأ من قتله، ثم تشعر به زوجة ابيه فيقتلها ثم يقتل شقيقته من ابيه، ويخرج بحفنة من الدولارات ولكنه سرعان ما يصحو ضميره ويصاب بهستيريا فيذهب على اثرها الى مركز الشرطة ويعترف بجريمته.

هذا ملخص ما اطلعنا عليه في الاوراق التحقيقية للمتهم (ع.ر) الذي قتل والده وشقيقته من اجل السرقة، واليكم تفصيلات الحادث الذي كانت الدافع الاول له هو الزوجة ومطالبها المادية السخيفة التي كانت سبباً لسحق عائلتين كانتا تعيشان بسلام وامان:

يقول (ع.ر) حسب ماجاء في اوراقه التحقيقية: لقد احببت (س.ف) حبا كبيراً وكنا طالبين في كلية واحدة، ولاني كنت اكن لها احتراماً فقد اردت ان يكون حبي لها متوجهاً بالزواج على سنة الله ورسوله، وفعلت اقتعت ابي بالفاتة وذهبتا لخطبتها وتم الزواج بأحسن ما يكون فأنا رجل ابن خير كما يقولون، والذي يعمل بالصيرفة ولدي شقيقان احدهما طبيب والآخر مدرس، وانا كنت اعلم في احد مكاتب الطباعة منتظراً حظي في ان اجد وظيفة مناسبة لتخصصي في مجال الالكترونيات، ولكن بعد زواجي من

من اجل معالجة علمية لظاهرة الجريمة

الجريمة سلوك شاذ

حميد طارش

الجريمة سلوك شاذ يرفضه العقل السليم والفطرة السليمة، ومعايير الاخلاق وجدت لتهديب سلوك الافراد من كل انحراف، اما الشرائع السماوية والوضعية فهي حرمت الجريمة وقررت لها العقوبات المختلفة، واليوم في عراقنا الجديد تهدد الجريمة امن الفرد والمجتمع على حد سواء، ومما يزيد الامر سوءاً، اقترانه بجريمة الارهاب المنظم وظاهرة الانفلات الامني الذي نعاني منها، وظاهرة اتساع الجريمة ليست وليدة اليوم بل هي نتاج سياسة النظام البائد، ودليل ذلك ماكان يعج به سجن ابو غريب، في قسميه الاحكام الثقيلة و الخفيفة، من الاف السجناء واطلاق سراحهم دفعة واحدة قبل انهيار نظامه كانت خطوة مقصودة لاستمرار اياداه الشعب العراقي بعد سقوطه، ولم يقم النظام المباد بأية معالجة علمية لظاهرة الجريمة بقصد دراسة اسبابها وكيفية التخلص منها، واعتمد الاساليب البالية والمتمثلة بالعقوبات القاسية و اللانسانية والاطاحة بكرامة الانسان التي كانت بالاضافة الى كونها مخالفة لحقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي فانها لم تنفع في الحد من ظاهرة الجريمة.

القبض على ثلاثة لصوص في كراج باب المعظم

بغداد/المدى

القت دورية شرطة باب المعظم القبض على ثلاثة لصوص يقومون بسرقة المواطنين داخل كراج باب المعظم وقال ضابط الدورية لمدوب (المدى) ان هؤلاء اللصوص يستغلون الازدحام الذي يشهده الكراج في الصباح ويقومون بعملياتهم اللصوية القذرة، وقد وضعا دورية لرصدهم والقبض عليهم متلبسين بجرائمهم، وازداد هناك الكثير من الشكاوى من مواطنين تعرضوا لسرقة نقودهم داخل الكراج، وقد اعطونا اوصاف اللصوص لكننا اردنا ان نقبض عليهم متلبسين بالجريمة ، علما ان هذه هي العملية الثالثة خلال هذا الشهر التي لنقي القبض فيها على لصوص يقومون بسرقة المواطنين داخل كراج باب المعظم، كما استطعنا الحصول على معلومات تفيد بوجود عصابات صغيرة تقوم باعمال خارجة على القانون منها لعب القمار والمتاجرة بالحبوب المخدرة واقراص (CD) الاباحية وقد قمنا بمداهمة اوكار هذه العصابات في المنطقة القريبة من الكراج واستطعنا القبض على عدد منهم مما جعل الاخرين يفرون من المنطقة.

الافعال المجرمة والجزاء المقرر لكل فعل عند ارتكابه. وهذا يعني ان قانون العقوبات يتعامل مع الجريمة من حيث كونها حقيقة قانونية، فهو يحدد انواع الجرائم واركانها والعقوبات المقررة لها والمبادئ العامة التي تخضع لها، اما علم الاجرام فهو يتناول دراسة ظاهرة الجريمة من خلال البحث عن العوامل المختلفة المحيطة بالمجرم الذاتية منها والاجتماعية والتي تدفعه الى ارتكاب الجريمة ويعتمد في دراسته المنهج التجريبي لغرض تحديد طبيعة العلاقة بين العوامل الفردية والاجتماعية، من جهة، والسلوك الاجرامي، من جهة اخرى، ويستفيد الشرع الجنائي في قانون العقوبات من علم الاجرام في معرفته عوامل الجريمة وبالتالي وضع افضل النصوص لمعالجتها ويبدو هذا واضحا في التدابير الاحترازية التي يشرعها والتي تعني تجريم بعض الافعال او الحالات التي لاتنطوي على ضرر فعلي بمصالح الفرد او المجتمع ولكنها تنذر بصورة واضحة باحتمال وقوع الضرر، والمسألة المهمة ايضا تتمثل في ان علم الاجرام يغذي قانون العقوبات عند تطبيقه بالشرعية من خلال بيان الخطورة الاجرامية على الفرد والمجتمع.

الافعال المجرمة والجزاء المقرر لكل فعل عند ارتكابه. وهذا يعني ان قانون العقوبات يتعامل مع الجريمة من حيث كونها حقيقة قانونية، فهو يحدد انواع الجرائم واركانها والعقوبات المقررة لها والمبادئ العامة التي تخضع لها، اما علم الاجرام فهو يتناول دراسة ظاهرة الجريمة من خلال البحث عن العوامل المختلفة المحيطة بالمجرم الذاتية منها والاجتماعية والتي تدفعه الى ارتكاب الجريمة ويعتمد في دراسته المنهج التجريبي لغرض تحديد طبيعة العلاقة بين العوامل الفردية والاجتماعية، من جهة، والسلوك الاجرامي، من جهة اخرى، ويستفيد الشرع الجنائي في قانون العقوبات من علم الاجرام في معرفته عوامل الجريمة وبالتالي وضع افضل النصوص لمعالجتها ويبدو هذا واضحا في التدابير الاحترازية التي يشرعها والتي تعني تجريم بعض الافعال او الحالات التي لاتنطوي على ضرر فعلي بمصالح الفرد او المجتمع ولكنها تنذر بصورة واضحة باحتمال وقوع الضرر، والمسألة المهمة ايضا تتمثل في ان علم الاجرام يغذي قانون العقوبات عند تطبيقه بالشرعية من خلال بيان الخطورة الاجرامية على الفرد والمجتمع.

الافعال المجرمة والجزاء المقرر لكل فعل عند ارتكابه. وهذا يعني ان قانون العقوبات يتعامل مع الجريمة من حيث كونها حقيقة قانونية، فهو يحدد انواع الجرائم واركانها والعقوبات المقررة لها والمبادئ العامة التي تخضع لها، اما علم الاجرام فهو يتناول دراسة ظاهرة الجريمة من خلال البحث عن العوامل المختلفة المحيطة بالمجرم الذاتية منها والاجتماعية والتي تدفعه الى ارتكاب الجريمة ويعتمد في دراسته المنهج التجريبي لغرض تحديد طبيعة العلاقة بين العوامل الفردية والاجتماعية، من جهة، والسلوك الاجرامي، من جهة اخرى، ويستفيد الشرع الجنائي في قانون العقوبات من علم الاجرام في معرفته عوامل الجريمة وبالتالي وضع افضل النصوص لمعالجتها ويبدو هذا واضحا في التدابير الاحترازية التي يشرعها والتي تعني تجريم بعض الافعال او الحالات التي لاتنطوي على ضرر فعلي بمصالح الفرد او المجتمع ولكنها تنذر بصورة واضحة باحتمال وقوع الضرر، والمسألة المهمة ايضا تتمثل في ان علم الاجرام يغذي قانون العقوبات عند تطبيقه بالشرعية من خلال بيان الخطورة الاجرامية على الفرد والمجتمع.

الافعال المجرمة والجزاء المقرر لكل فعل عند ارتكابه. وهذا يعني ان قانون العقوبات يتعامل مع الجريمة من حيث كونها حقيقة قانونية، فهو يحدد انواع الجرائم واركانها والعقوبات المقررة لها والمبادئ العامة التي تخضع لها، اما علم الاجرام فهو يتناول دراسة ظاهرة الجريمة من خلال البحث عن العوامل المختلفة المحيطة بالمجرم الذاتية منها والاجتماعية والتي تدفعه الى ارتكاب الجريمة ويعتمد في دراسته المنهج التجريبي لغرض تحديد طبيعة العلاقة بين العوامل الفردية والاجتماعية، من جهة، والسلوك الاجرامي، من جهة اخرى، ويستفيد الشرع الجنائي في قانون العقوبات من علم الاجرام في معرفته عوامل الجريمة وبالتالي وضع افضل النصوص لمعالجتها ويبدو هذا واضحا في التدابير الاحترازية التي يشرعها والتي تعني تجريم بعض الافعال او الحالات التي لاتنطوي على ضرر فعلي بمصالح الفرد او المجتمع ولكنها تنذر بصورة واضحة باحتمال وقوع الضرر، والمسألة المهمة ايضا تتمثل في ان علم الاجرام يغذي قانون العقوبات عند تطبيقه بالشرعية من خلال بيان الخطورة الاجرامية على الفرد والمجتمع.

بغداد/حميد الساعدي

مع اتساع ظاهرة الجريمة وتزايد خطورتها على الفرد والمجتمع وظهور او تفشي جرائم لم تكن مألوفة في المجتمع العراقي، ولكي نضع معالجة صحيحة لمكافحة الجريمة يتطلب دراستها علميا من خلال علم الاجرام الذي يدرس الظاهرة الاجرامية في حياة كل من الفرد والمجتمع من اجل التوصل الى تحديد العوامل التي تساهم في تكوين هذه الظاهرة، تمهيدا للوصول الى افضل الوسائل للقضاء على هذه العوامل او الحد منها بقدر الامكان، وعلم الاجرام يستعين بمختلف العلوم الاخرى التي تعنى بدراسة شخصية الانسان البيولوجية والنفسية والاجتماعية لمعرفة مدى تأثير هذه العوامل في السلوك الاجرامي، حيث يقول بهذا الصدد الاستاذ ثورستن سيلين (ان الانسانية لايعوزها الوقوف على اسرار الطبيعة بقدر ماهي محتاجة للتعرف على نفسية افرادها والبيواعث المحركة لسلوكهم).

وهناك ايضا علاقة وثيقة بين علم الاجرام وقانون العقوبات، ويمكن تعريف الاخر، بأنه مجموعة القواعد القانونية الامرة التي تضعها الدولة لتنظيم المصالح بشكل احكام ملزمة، تصف بموجيها



لقطات من الشارع

لصوص المتنبئي

تحدثنا كثيراً عن ثلة اللصوص الذين يتخذون من شارع المتنبئي وازدحامه ايام الجمع فضاء واسعاً وارضا فسيحة للقيام باعمالهم اللصوية، وبطبيعة الحال فان ضحاياهم هم من المتقنين شعراء وقصاصين ودارسين، هذه الشريحة المثقفة بحاجة الى من يحمي سوفهم الذي يعدونه مصدراً لتثقافتهم وعندما انتبه الى الموقف الذي والبحث والابداع، ولكن الى وقت قريب وهو يوم الجمعة الفائت مازلنا نرى أولئك اللصوص الاراذل وهم يتصيدون من تشغله هم عناونات الكتب العروضة فينسى الانتباه الى جيبيته، غير ان اللصوص المتربصين لم ينسوا ذلك (فيخمطون) كل ما حمل الجيب من نقود وغيرها، تاركين

المتقف المسكين وهو يقبض على جيبيه ويدير الانظار هنا وهناك لعله يجد من يسعفه او يتجده، ولكن لا أحد، ماذا تقول شرطة باب المعظم؟؟

ظاهرة التجرش بالنساء

في بغداد الجديدة تجرش بعض عديمي الاخلاق بفتاة كانت تسير خلف زوجها الذي انشغل بالتبضع من احد الباعة، وعندما انتبه الى الموقف الذي كانت به زوجته، رجع الى أولئك الثلة المستهتره ليعاتبهم على سلوكهم الشين ذاك، وكان يظن انهم سوف يزجون له كلمات اعتذار واسف على وقاحتهم وسوء تصرفاتهم، لكنه تفاجأ بسيل من الشتائم المستمرة من رجال الشرطة والحرس الوطني والدوريات المكثفة التي تجوب الشوارع

شرطة الكاظمية

برغم ان رجال الشرطة قدموا ويقدمون ليلاً ونهاراً نشاطات رائعة في تصديهم للمجرمين والخارجين عن القانون، وهو امر ظاهر ومشاهد في معظم نواحي بغداد وهناك مناطق قد استتب فيها الامن تماماً بحكم المتابعة الميدانية المستمرة من رجال الشرطة والحرس الوطني والدوريات المكثفة التي تجوب الشوارع

اللياقة البدنية لرجال المرور

من البيديني ان يكون رجال الشرطة او عناصر أي جهاز

نقابة الاطباء تتابع مجرمي الاختطاف

بغداد/المدى

قال مصدر في نقابة الاطباء، ان النقابة بدأت مع وزارتي الداخلية والصحة لايقاف جرائم الاختطاف التي يتعرض لها الاطباء بين الجنين والآخر من قبل زمرة من اعداء العراق الذين يريدون السوء بهذه الشريحة المهمة من ابناء العراق، وازداد المصدر ان عدداً كبيراً من الاطباء قد تعرضوا للاختطاف في الشهرين الماضيين ومنهم من اعتق مقابل مبالغ ضخمة الامر الذي جعلهم يغادرون العراق فور تحريرهم، وان في ذلك خسارة كبيرة للوضع الصحي المتدهور الذي يعيشه العراق، وأكد المصدر، ان النقابة جادة في العمل من اجل ايقاف هذه الجرائم من خلال تنسيقاتها مع وزارة الصحة ووزارة الداخلية، وقد اطاعت النقابة على ملفات المجرمين الذي قاموا بخطف الاطباء لتتعرف على اساليب عملياتهم الاجرامية ومعالجة عدم تكرارها، وقد اشار المصدر الى تعاون قوات الامن العراقية في مطاردة ومتابعة أولئك المجرمين كما ابنت تعاونها مع النقابة في حملتها من اجل تأمين حياة الاطباء العراقيين وجعلهم يزاولون عملهم بكل يسر وامان.